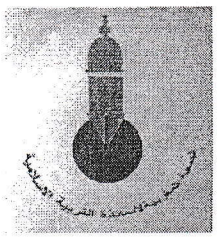

الجمعية المغربية
لأساتذة التربية الإسلامية

مذكرة

الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية

حول الإصلاحات الدستورية

****
العنوان البريدي :صندوق البريد **1362** القنيطرة – البريد الإلكتروني:lahouaichri@gmail.Com – الهاتف: **0662047941**
- الموقع الإلكتروني www.ampei.org

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله و حده والصلاة والسلام على رسول الله و آله وصحبه

السيد رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور المحترم

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته و بعد،

أتشرف باسم الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية أن أتقدم إلى لجنتكم الاستشارية لمراجعة الدستور الموقرة بمقترحات الجمعية بهذا الشأن، وهي لجنة شرفكم صاحب الجلالة برئاستها ، وكلنا أمل أن تحضى مقترحاتنا لديكم بالتجاوب و القبول.

الديباجة

من المعلوم أن الشورى تعتبر منهجا نبويا وتوجيها ربانيا أكده القرآن الكريم في قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"و قوله تعالى أيضا "وشاورهم في الأمر"، ولعل الاستشارة الموسعة التي نحن بصددها حول هذا الموضوع الهام في حياة الأمة، ألا وهو مراجعة الدستور المغربي، هي واحدة من المنهجيات المعتمدة في وضع ومراجعة الدساتير لكونها تضمن مشاركة جميع القوى الفاعلة في المجتمع كأساس مبدئي لضمان التوافق الاجتماعي على مضامينه قبل عرضه على الاستفتاء العام. إن السياق العام واللحظة التاريخية لهذه المراجعة لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في ما تعرفه المنطقة العربية والإقليمية من تحولات بقدر ما هي ناتجة عن إرادة ملكية استجابت للقوى الديمقراطية والسياسية ونبض المجتمع المدني بكل هيئاته و جمعياته، وتعبير عن مسار تاريخي عرفه المغرب، باعتباره من أوائل دول العالم الثالث الذي تبنى خيار الديمقراطية، حين عمل على إرساء تعددية حزبية استبعدت خطر الحزب الوحيد، وقد حافظ بذلك على التنوع الفكري والثقافي واللغوي، بتركيزه على وحدته المذهبية،ورصيده العقدي والديني.

إننا في الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية إذ نثمن هذه المبادرة التاريخية نتمنى صادقين أن تكلل بالتوفيق وأن تتواصل الجهود الخالصة والمخلصة لإنجاح عملية التنزيل والتطبيق،حتى لا تكرر عندنا عمليات الإجهاض التي عصفت بمحطات إصلاحية خلت، بسبب أو بغيره، مستغلة في ذلك بعض الظروف لتحكيم المقاربات الأمنية في معالجة بعض الظواهر بدل المقاربة التربوية الاستيعابية التي تروم حماية الشباب وتحصينهم من ظواهر الانحلال والميوعة والتنصير والتشيع والإلحاد...

لقد صاحبت هذه المراجعة الدستورية خطوات جريئة، ولعلها تؤشر على بداية مسار جديد يؤسس لمرحلة تاريخية تتقوى فيها روح الثقة بين المؤسسة الملكية وباقي الفاعلين، حيث ابتدأت بالخطاب الملكي للتاسع من مارس **2011**، ثم الانفراج السياسي بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين مما أسهم في بث بصيص من الأمل لتصفية الأجواء السياسية في انتظار طي ملف الاعتقال السياسي عن طريق تفعيل آلية العفو، وتفعيل دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإعادة الاعتبار للمحاكمة العادلة والقطع مع كل أشكال الحيف والتعسف في استعمال السلطة، والقطع أيضا مع سياسة التجاوزات والإفلات من العقاب التي طالما أساءت للمسار الديمقراطي ببلادنا، ونكون بذلك في الموعد مع هذا الاستحقاق التاريخي، ونقطع على أعدائنا فرصة التشكيك في الإصلاح المنشود وجديته.

إن من شأن هذا التعديل الدستوري أن يعيد المصداقية لمؤسسات الدولة ويفتح نقاشا عميقا حولها وفي إطارها، ليعيد الأمل و ينعش المجال السياسي المغربي وتتقوى بذلك مشروعية النظام السياسي، وهو أمر يفرض

التمتع بقدر كبير من الحرية والمبادرة في الحقل السياسي والديني، ودعم جمعيات المجتمع المدني، بتمكينها من آليات الاشتغال والدفع بها لمواكبة المتغيرات والمستجدات لتصبح فاعلا قويا، ومسهما مسؤولا، ومراقبا أمينا للمسار التغييري والتحولات الكبرى.

والجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، و هي تقدم مقترحاتها، ستقتصر على الشق المحدد لها من قبل لجنتكم الموقرة في الشأن باعتبارها جمعية تربوية مهنية مهتمة أساسا حسب قانونها الأساس بترسيخ القيم الإسلامية في المنظومة التربوية بكل ما تتصف به من وسطية وتوازن واعتدال واعتراف بالقيم الكونية في إطار مبادئ الإسلام وخصوصيتنا المغربية.

أولا: المرتكزات

1 . الإسلام:

إن الجذور التاريخية لانتماء المغاربة للإسلام ممتدة في الزمان، إذ لا يخفى دور الإسلام في المحافظة على الأمة المغربية عبر التاريخ موحدة ومستقلة، بل كان عاملا فاعلا في انصهار مختلف الثقافات والألسن.كما أنه لا يمكن أن نغفل دور العلماء والمؤسسة الدينية في ضمان تماسك المغرب واستقراره وتقوية شوكته في مواجهة المطامع الأجنبية والحفاظ على ثوابت الإسلام و وسطيته وسماحته وصيانة هويته الدينية والحضارية. و هكذا شهد التاريخ للمغرب والمغاربة بامتدادات إشعاعية تاريخيا وجغرافيا حيث ظل المغرب حاملا لمشعل الإسلام الوسطي إلى مختلف الأصقاع.

2 . اللغة العربية:

إنها لغة الدين الإسلامي التي حظيت بحب المغاربة قاطبة، ويسرت لهم التفاعل مع النص الإسلامي، فاحتلت بذلك مكانة مرموقة حينما اعتمدت لغة رسمية للمغرب، فكانت بذلك صمام أمان لوحدة نسيجه الاجتماعي والسياسي، وتعبيرا عن عمق انتمائه الحضاري والتاريخي.

3 . التعايش الداخلي والانفتاح الخارجي في إطار الهوية المغربية:

فانطلاقا من عالمية الإسلام وتسامحه وتغليبه لنهج الحوار والجدال بالتي هي أحسن على غيره من المناهج، فإن بلدنا المغرب قدم نموذجا متجددا في التعايش الثقافي والديني داخل مجتمعه، والانفتاح على الآخر خارج ذاته وحسن التعامل معه.

4 . إمارة المؤمنين:

إن إمارة المؤمنين في بلادنا هي إرث حضاري وتاريخي، وكسب مغربي إنساني إيجابي، فهي نموذج لتجسيد إسلامية الدولة إذ تطبع المغرب بخصوصية مبنية على التوفيق بين المشروعية السياسية و المشروعية الدينية. ويتجسد هذا الاتجاه في تواتر تجلياته عبر الحقب والأزمان كما يستشف ذلك من الكلمة التي ألقاها مؤسس الدولة المغربية المولى إدريس الثاني في خطبته في الجمعة الأولى عقب فراغه من بناء مدينة فآس حيث قال:"اللهم إنك تعلم أني ما أردت ببناء هذه المدينة مباهاة ولا مفاخرة ولا رياء ولا سمعة ولا مكابرة، إنما أردت أن تعبد بها، و يتلى كتابك، وتقام حدودك، وشرائع دينك وسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ما بقيت الدنيا، اللهم وفق سكانها وقطانها للخير وأعنهم عليه، واكفهم مؤنة أعدائهم وأدر عليهم الأرزاق واغمد عنهم سيف الفتنة والشقاق إنك على كل شيء قدير."

ثانيا: المقترحات

انطلاقا من إيمان الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية العميق بالمشاركة الإيجابية عموما وفي ورش الإصلاح الدستوري على الخصوص، والذي يجري حاليا ببلدنا للإسهام في بناء دستور ديمقراطي يرتكز على هويتنا الحضارية ويعتمد بالأساس المرجعية الإسلامية، ويراعي التنوع الثقافي، ويعيد الاعتبار للمواطن المغربي بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة؛

واعتبارا للطبيعة التربوية لجمعيتنا المتمثلة في بناء وتثبيت قيم العقيدة والعبادة والأخلاق الإسلامية وبلورتها على مستوى سلوك المتعلم مع استدماج القيم الكونية ودعم اكتسابها بما لا يتعارض ومبادئ الإسلام؛

و استجابة للجنتكم الموقرة؛

وتفعيلا للمرتكزات المشار إليها أعلاه، ستنصب مقترحاتنا بالأساس حول الحقل التربوي والديني وإن كنا نتقاطع مع العديد من الاجتهادات في الساحة المغربية السياسية منها والاقتصادية والجمعوية، ونجزم بدءا بالتلازم بين السياسي والديني وعدم وجود قطيعة بينهما إلا في الجانب الوظيفي لكل واحد منهما؛

فإننا نقترح عليكم ما يأتي:

1. التنصيص على كون الإسلام هو دين الدولة، وتجسيده على أرض الواقع وفي جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يضمن حق ممارسة الشعائر الدينية لصيانة البلاد من كل مظاهر التطرف والغلو والانحلال والإلحاد والتشيع والتنصير...وفقا للمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في دور العبادة المعترف بها رسميا دون تمييز.
2. التأكيد على كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس والأسمى للتشريع، وأن كل ما يتعارض معها يعتبر ملغى، سواء كان قانونا وطنيا أو معاهدات أو مواثيق دولية، الشيء الذي يحمي ويقوي موقف المغرب اتجاه الضغوط الدولية التي تتوسل بتقارير الحريات الدينية تارة؛ وبتقارير حقوق الإنسان تارة أخرى.
3. التنصيص في الدستور على عدم إخضاع النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي وإمارة المؤمنين لأية مراجعة مستقبلا.
4. إجبارية تدريس مادة التربية الإسلامية في مختلف الأسلاك والمسالك والتخصصات العلمية والمعاهد والمدارس العليا باعتبارها مادة قيمية وحصنا ضد التطرف والغلو والانحلال والتفكك الأسري والمجتمعي وعامل تخليق للحياة العامة في المؤسسات والمقاولات، والعمل على تعزيز مكتسباتها وذلك بدعم معاملها، والزيادة في حصصها وتطوير مناهجها وبرامجها تماشيا مع روح التغييرات التي يشهدها الواقع المعيش للمتعلمين استجابة للتطورات البيداغوجية التي تشهدها الساحة التعليمية والتربوية.
5. التنصيص على تدريس الثقافة الإسلامية في مختلف الأسلاك والتخصصات العلمية بالمعاهد و المدارس العليا بشكل يستجيب و يتناسب مع الحاجات والتخصصات.
6. التنصيص في الدستور على أن التعليم حق مكفول لكل مواطن، بالمجان وأن الدولة مسؤولة عن حماية الهوية الإسلامية والعربية للمتعلمين المغاربة داخل الوطن وخارجه.
7. اعتماد إجبارية التعليم باعتباره دعامة أساسية للتنمية، وتوفير شروط الإقلاع العلمي والمعرفي والقضاء على الأمية وربط التعليم بسوق الشغل. لاسيما وأن المغرب اعتبر ميثاق التربية والتكوين دستور الإصلاح التربوي والنظام التعليمي في المغرب الجديد حيث جاء ليساير المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية بعد مجموعة من الأزمات التي عرفها قطاع التربية والتعليم، انتهت إلى كارثة التقويم الهيكلي مع منتصف الثمانينات والذي أفرز بدوره تعليما هشا ورديئا.
8. دسترة أكاديمية محمد السادس للغة العربية، والتنصيص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة المغربية.
9. اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية للتدريس في مختلف أسلاك التعليم بما فيها التعليم العالي.

10. اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية، تكتب بالحرف العربي تيسيرا لمزيد من التواصل فيما بين المواطنين وفيما بينهم وبين التراث الأمازيغي المكتوب بالحرف العربي.
11. التأكيد على الفصل بين تدبير الأوقاف الإسلامية والشؤون الإسلامية مع ضرورة مراعاة الكفاءة الشرعية والعلمية في اختيار الوزير المكلف بالشؤون الإسلامية، وكذا الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة الوصية.
12. إحداث هيأة علمية عليا واحدة لعلماء الشريعة الإسلامية تجمع كل المؤسسات العلمية الحالية (المجلس العلمي، الرابطة المحمدية...) ودسترتها، والتنصيص على استقلاليتها عن كل الأجهزة، ودمقرطة إنشائها مع ضرورة انفتاحها على العلماء الشباب ذكورا و إناثا، وتمثيلها في كل المجالس المحدثة بمقتضى الدستور، ويعهد إليها برسم السياسة العلمية الشرعية على المستوى الوطني، ويكون من صلاحيتها الدستورية الطعن فيما يخالف الشريعة الإسلامية من القوانين أو التدابير الصادرة عن المؤسسات المخولة، وتكون اجتهاداتها وقراراتها ملزمة مؤسساتيا، مع ضمان الحرية الفردية لعلماء الشريعة في الاجتهاد و إبداء الرأي.
13. التأكيد على دور مؤسسة إمارة المؤمنين في ضوء الاختصاصات الجديدة للمؤسسة الملكية التي سيحددها الدستور والتي تتمتع باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية.
14. التنصيص على كون شخص الملك مصونا لا تنتهك حرمته، عوض الحديث عن كونه مقدسا كما هو في الدستور الحالي، لكون دلالات هذا المفهوم تعلو على قدر أي إنسان في منظومتنا الإسلامية، إذ القداسة صفة من الصفات المطلقة لله وحده.

وفي الختام نسأل الله للجنتكم الموقرة كامل التوفيق والسداد ولبلدنا التنمية والرشاد، بإقرار دستور يستجيب لمتطلبات المرحلة وطموحات الشعب المغربي، بما يضمن التطور الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، ويضمن بصفة أخص حقوق الإنسان الأساسية في ظل الخصوصية المغربية، ويضع جميع الضمانات لاحترامها، ويؤسس لمؤسسات تملك سلطاتها العملية في مجال اختصاصها، وما ذلك على الله بعزيز.

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المومنون،وستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإمضاء :عبد الكريم لهوايشري

رئيس الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية